المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد 5 - الإصدار 58
تأريخ النشر: 20 أغسطس 2024 م

أصول النحو العربي وأثرها عند الشوكاني في إصدار حكمه النحوي (دراسة وصفية تحليلية)

The origins of Arabic grammar and its impact on Shukani's grammatical rule (analytical descriptive study)

إعداد الدكتورة/ سهير حسن إبراهيم محمد

أستاذ مساعد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية

Email: Drswhair29@gmail.com

ملخص البحث:

يعد الإمام الشوكاني عالماً جدير بالدراسة لاهتمامه وانشغاله بالفقه والتفسير وعلوم أخرى، و يحتوي كتاب فتح القدير في التفسير على خمسة مجلدات وبه كثير من أصول النحو التي تستحق الدراسة عن قرب، وبما يتسم به نهج الإمام الشوكاني في التعامل مع الألفاظ والمترادفات اللغوية مما يجعل الباحث يغوص في عمق هذه التجربة، فإن هذا البحث يهدف إلى دراسة أصول النحو في كتاب فتح القدير ويحتوي على الفصل الأول حياة الشوكاني والفصل الثاني أصول النحو العربي وآثرها عند الشوكاني في إصدار حكمه النحوي وتكمن أهمية الموضوع في أن الدراسات السابقة قد تناولت جهود الشوكاني النحوية، والشواهد الشعرية في كتابه بينما تنفرد هذه الدراسة بأنها ستتناول أصول النحو العربي وأثرها في إصدار حكمه النحوي. والهدف من البحث التعرف على الإمام الشوكاني من خلال كتابه فتح القدير والوقوف على أصول النحو في كتاب فتح القدير. واتبع الباحث في بحثه المنهج الوصفي التحليلي.

أوضحت الدراسة أن الإمام استخدم القراءات الصحيحة الشاذة وأصول التفسير واللغة والنحو وغير ذلك، لتوضيح المعاني، كما اعتمد في التفسير على عشرات المصادر وكان له بها الاتصال المباشر ولم يكتفِ بالقليل ولا على منهج واحد، بل يأخذ كل ما يراه صالحاً. ثم ختمها بالتوصيات وهي الاهتمام بكل علم يتصل بكتاب الله سبحانه وتعالى ومنه علم القراءات والتوجيهات تفسيراً ولغة ونحواً وصرفاً. الاهتمام باللغة العربية وعلومها أو تقديمها على كل اللغات والتخاطب بها واستخدامها في كل المجالات، إعادة المنهجية في دراسة علم النحو في المراحل الدراسية المختلفة، فعلم النحو عبارة عن حلقات متسلسلة يتصل بعضها ببعض، فإذا فقدت واحدة فقد الجميع. الاهتمام بتراث الإمام الشوكاني الذي لا يزال بحاجة إلى خدمة كبيرة.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، الشوكاني، التفسير، الدلالة، فتح القدير.

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد 5 - الإصدار 58
تأريخ النشر: 20 أغسطس 2024 م

The origins of Arabic grammar and its impact on Shukani's grammatical rule (analytical descriptive study)

Abstract:

Imam Al-Shawkani is a scholar worthy of study due to his interest and preoccupation with jurisprudence, interpretation, and other sciences. The book Fath Al-Qadir fi Al-Tafsir contains five volumes and contains many principles of grammar that deserve close study. As Imam Al-Shawkani's approach to dealing with words and linguistic synonyms is characterized, which makes the researcher delve into the depth of this experience, this research aims to study the origins of the way in the book Fatah Al-Qadeer and contains chapter I ،Life of the Shawkan ،and chapter II ،Origins of the Arabic Way. The effect of this in Shawkani is to issue his grammatical judgment. and poetry evidence in his book ،while this study is unique in that it will address the origins of Arabic grammar and its impact on its grammatical rule. The aim of the research is to recognize the Shukani imam through his book Open the Almighty and stand as origins in the book Fatah the Almighty. In his research ،the researcher followed the analytical descriptive approach.

The study explained that Imam used abnormal correct readings and the origins of interpretation ،language ،grammar ،etc. ،to clarify the meanings ،as relied in the interpretation on dozens of sources and had direct contact with them ،not only on a few or one curriculum ،but took whatever he saw fit. He then concluded them with recommendations ،namely ،to pay attention to every science that relates to God's Almighty Book ،from which to teach readings and instructions in interpretation ،language ،tone and order. Interest in and knowledge of Arabic or its presentation in all languages and its communication and use in all fields ،restore the methodology in the study of grammatical science at different levels of study. Attention to the heritage of Imam Shukani ،who still needs a great service.

Keywords: As Arabic ،Shawkani ،Interpretation ،Connotation ،Fatah al-Qadeer

1. المقدمة:

الحُمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

الحُمد لله الذي وفقني وهداني إلى علم اللغة العربية، والتي جعلها الله سبحانه وتعالى لغة القرآن تجرى على ألسنة المسلمين.

تعتبر اللغة العربية هي لسان حال الأمة وأداة التواصل بين الناس، ووسيلة لإبانة وعاء التفكير لرسالة خالدة وخاتمة التي تنظم جميع شئون الحياة، فهي قضية ذات بعد أخاذ في الثقافة اللغوية والعلمية وحضارة ليس على مستوى الفهم والتعبير بل على نهج الأسلوب والصياغة في الجوانب المتعددة لغوياً وفكرياً ودعوياً، على مستوى التعبير الفكري المنهجي.

أما علمي النحو والصرف فهما أساس البناء اللغوي للجمل والتراكيب البلاغية للدلالة على المعاني والألفاظ، إذن اللغة العربية تمتلك خصائص وصفات وقدرات تعبيرية لا تمتلكها لغة أخرى.

ويُعد الإمام الشوكاني طيب الله ثراه، صاحب كتاب فتح القدير واحداً من العلماء الأفذاذ في التفسير وأصول الفقه، نشأ في طلب العلم وسماعه عند مشايخ العلم، ثم حفظ كتب الفقه واللغة التي أفادته كثيراً، فكان له عددٌ من المؤلفات إذن هو جدير بالدراسة والاهتمام.

1.1. أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل في الآتي:

1- لا شك أن عالماً كالإمام الشوكاني جدير بالدراسة لاهتمامه وانشغاله بالفقه والتفسير وعلوم أخرى.

2- كتاب فتح القدير في التفسير يحتوي على خمسة مجلدات وبه كثير من أصول النحو التي تستحق الدراسة عن قرب.

3- هذا الموضوع بما يحمله في طياته من مسائل تسترجع الدارسين في علم النحو تطبيقها على القرآن الكريم.

4- نهج الإمام الشوكاني في التعامل مع الألفاظ والمترادفات اللغوية يجعل الباحث يغوص في عمق هذه التجربة.

2.1. أهمية الموضوع:

تتمثل في الآتي:

يتمثل في أن الدراسات السابقة قد تناولت جهود الشوكاني النحوية، والشواهد الشعرية في كتابه بينما تنفرد هذه الدراسة بأنها ستتناول أصول النحو العربي وأثرها في إصدار حكمه النحوي.

3.1. أهداف الموضوع:

تتمثل في الآتي:

1. التعرف على الإمام الشوكاني من خلال كتابه فتح القدير.
2. الوقوف على أصول النحو في كتاب فتح القدير.

4.1. مشكلة البحث:

1- هل الشوكاني وقف على كل أصول النحو في كتابه.

2- هل الشوكاني في أصول النحو التي ذكرها يوافق رأي النحاة أم له آراؤه الخاصة.

2. الدراسات السابقة:

دراسة عبد الرحمن محمد أبو- جامعة القرآن الكريم بعنوان الشواهد الشعرية في تفسير فتح القدير للشوكاني في النصف الأول من القرآن الكريم 1426ه-2005م

دراسة منير إسماعيل (2022). بعنوان: "الحقيقة والمجاز وأثرهما عند الشوكاني في تفسيره " فتح القدير"

هدفت الدراسة على مدى اهتمام الشوكاني في توظيف هذه الدلالة في التفسير للوصول إلى المعنى المراد من اللفظ الوارد في السياق، من خلال توظيفه الدلالة اللغوية بنوعيها الحقيقية والمجازية وجهوده الدلالية في ذلك، وقد اقتضت طبيعة البحث الحديث عن تعريف الحقيقة والمجاز، ثم عرض موجز لآراء العلماء فيهما، ثم تناول البحث الدلالة اللغوية بنوعيها عند الشوكاني من خلال بعض النماذج في تفسيره ومعرفة الأثر الدلالي في ذلك. وقد ظهرت في نهاية البحث عدة نتائج كان من أهمها، الكشف عن رؤية الشوكاني لمفهوم الدلالة اللغوية، ومعرفة الجهد الدلالي للشوكاني ورأيه في الحقيقة والمجاز من خلال تفسير بعض الألفاظ في هذا السياق، وبيان أن المجاز يتميز عن الحقيقة من وقوعه في النص أو الاستدلال. كذلك اهتمام الشوكاني للكشف عن الدلالة من خلال السياق دون التطرق لبعض مظاهر التطور الدلالي كتعميم الدلالة، والتخصيص والتوسيع للمعنى وغيرها .

دراسة عبد المجيد الألفي (2022) بعنوان: "تعليل التسمية في الشواهد الشعرية "فتح القدير" للشوكاني ت 1250 هـ أنموذجاً.

وضح البحث حرص العلماء على المحافظة على اللغة العربية وخلوها من اللحن والتحريف، ولذا فقد وضعوا معايير زمانية ومكانية لما يُستشهد به من الشعر، فمع بداية القرن الثاني الهجري واتساع الفتوحات الإسلامية، واحتكاك العرب بغيرهم من الأمم الأخرى بدأ يظهر قانون التأثير والتأثر بين اللغات، فبدأ اللحن والتحريف يدخلان إلى اللغة العربية نتيجة الاختلاط بالأمم الأعجمية الأخرى، ولتجنب هذا التحريف واللحن وضع اللغويون حدوداً زمانية ومكانية لما يُحتج به من الشواهد الشعرية. وعالج البحث ظاهرة تعليل التسمية عن العرب، وفطنة علماء اللغة لهذه الظاهرة اللغوية، وأنّ اللغة العربية قد وُضعت فيها الأسماء للمسميات، فالعرب كانوا يسمون الأسماء لعِلَّة معينة كالشيء يتفاعل به أو شيء سمعه أو غير ذلك، وكشف البحث النقاب عن ملاحظ التسمية للمسميات في تفسير(فتح القدير) للشوكاني (ت:1250هـ)، وموافقته لكثير من العلماء في توضيح علّة التسمية وذكر الخلاف في العلة إن وجد، كما أظهر البحث تنوع أمثلة علّة التسمية عند الشيخ، وكان تعليله موافقا لملاحظها التي نصّ عليها العلماء فجاء كلامه موافقًا لهم، كما بيّن مدى اعتماده على الاستشهاد بالشواهد الشعرية متنوعة العصور كالعصر الجاهلي والمخضرم والإسلامي .

دراسة السهلاني، مرتضى (2018). بعنوان: "نقد الشيخ الشوكاني للآراء التفسيرية في تفسيره "فتح القدير".

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على ظاهرة مهمة لا تخلوا منها معظم النتاجات التفسيرية، وهي ظاهرة النقد التفسيري، التي من خلالها يسلط المفسر الضوء على آراء المفسرين السابقين في تفسير آية أو مفردة من مفردات القرآن الكريم ثم التعقيب عليها كل بحسبه، ثم يعكف على بيان الدلالة الأوفق بحسب ما تجتمع عنده من قرائن.

هذه الظاهرة بحاجة الى دراسة لبيان مدى دقة العملية النقدية التي مارسها المفسر الناقد، من حيث دقة ايراد الآراء بأمانة، وذكر اصحابها دون الإشارة الى ذلك بشكل مجمل، ومدى موضوعية المفسر الناقد، والنأي بعمليته النقدية عن التأثيرات المذهبية التي لا يخفى تأثيرها على بعض الآراء التفسيرية، اذ ان عملية النقد هنا تتحول الى محاولة الإنتصار الى رأي يؤمن به المفسر الناقد مسبقاً، فتنصرف بذلك عن روح النقد البناء، ولمَّا كان التفسير نتاجاً بشرياً لا يخلو من الخلل لذا فالتسليم المطلق لمضامينه وإضفاء القداسة عليه أمر لا مبرر له ومن هنا جاءت أهمية النقد للتفسير، وبلحاظ كون نقد النص التفسيري هو ممارسة بشرية أيضاً فلا يخلو ذلك أيضا من الأخطاء، ومن هنا تأتي أهمية عملية (نقد النقد)، من خلال دراسة نقد المفسرين دراسة نقدية موضوعية.

دراسة الشهري، محمد (2023). بعنوان: "نقولات الإمام الشوكاني في فتح القدير سورة لقمان"

تناول هذا البحث نقولات الإمام الشوكاني في تفسيره فتح القدير سورة لقمان أنموذجًا، وتهدف الدراسة إلى جمع نقولات الإمام الشوكاني في تفسيره (فتح القدير) في سورة لقمان، ومعرفة منهجه في النقل، وتحقيق هذه النقولات، وبيان معرفة مصادره في النقل وطريقته من خلال تفسيره.

وقد جاء البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة. أما المقدمة: فقد اشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وأهداف البحث، وحدوده، والمنهج المتبع فيه، وخطته، وجاء المبحث الأول في التعريف بالإمام الشوكاني المنقولات، والمبحث الثاني في التعريف بتفسير الشوكاني فتح القدير، والمبحث الثالث في الدراسات التطبيقية (سورة لقمان).

وأما الخاتمة فقد اشتملت على أهم نتائج البحث ومنها: اهتمام الإمام الشوكاني-رحمه الله- بالتفسير بالمأثور من خلال نقل أقوال الصحابة والتابعين وكبار المفسرين، وتنوع نقولاته بين تفسير وقراءات ونحو وفقه، وكثرت نقله عن الإمام القرطبي – رحمه الله- وغالبًا لا يعزو النقول إليه، وإنما يعزوها إلى من نقل عنهم القرطبي، واهتمام الإمام الشوكاني-رحمه الله- بإسناد الأقوال ونسبتها إلى أصحابها.

دراسة ابراهيم عامر. (2023). بعنوان: "تعقبات العلامة الشوكاني في تفسيره لأقوال الإمام ابن عطية " جمع ودراسة"

يهدف البحث إلى الكشف عن صورة من صور منهج النقد عند المفسرين، من خلال جمع تعقبات العلامة الشوكاني، لأقوال الإمام ابن عطية (التي أوردها في تفسيره فتح القدير بصيغة: قال ابن عطية)، ودراستها وتقييمها، في ضوء قواعد التفسير وآراء المفسرين.

ويتكون البحث من تمهيد ومباحث؛ خصص التمهيد للتعريف بمصطلحات البحث، وتعريف موجز بالإمامين وكتابيهما. وخصص المبحث الأول لتعقبات العلامة الشوكاني لأقوال الإمام ابن عطية المتعلقة بالمعنى والنظم، والثاني لتعقبات العلامة الشوكاني لأقوال الإمام ابن عطية المتعلقة بالوقف والابتداء، والثالث لتعقبات العلامة الشوكاني لأقوال الإمام ابن عطية المتعلقة باللغة، والرابع لتعقبات العلامة الشوكاني لأقوال الإمام ابن عطية المتعلقة بالعقيدة. وقد انتهج البحث مناهج: الاستقراء والتحليل. وخلص البحث إلى نتائج، أهمها: رجحان آراء الإمام ابن عطية في الغالب، ورجحان بعض تعقبات العلامة الشوكاني، ووقوع الوهم من العلامة الشوكاني في واحد من تعقباته.

3. الإطار النظري:

الفصل الأول: حياة الشوكاني

المبحث الأول: علماؤه وميلاده ونشأته ويحتوي على ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول: مولده ونشأته:

اسمه: هو محمد بن على بن عبدالله الحسن بن محمد[1] بن على بن عبدالله الشوكاني (الخولاني) ثم الصنعاني.

لقبه: الشوكاني نسبة إلى (شوكان) وهي قرية من قرى السحامية إحدى قبائل خولان[2].

مولده ونشأته: ولد الشوكاني في الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة 1173هـ-1760م بهجرة شوكان ونشأ بصنعاء.

طلبه للعلم: اهتم به والده منذ صغره فحفظ القرآن وجوده وحفظ عدداً كبيراً من المتون والفقه والنحو والعروض والبحث في علوم اللغة فحفظ متن الأزهار للإمام المهدي في فقه الزيدية[3].

فحفظ مختصر الفرائض للعصيفري، وملحمة الإعراب للحريري والكافية والشافية لابن الحاجب، والتهذيب للتفتازاني والتلخيص في علوم البلاغة للقزويني، والغاية لابن الإمام وبعض مختصر المنتهى لابن الحاجب في أصول الفقه ومن منظومة الجزري في القراءة، ومنظومة الجزار فى العروض وآداب البحث والمناظرة للإمام العضد، وما إلى ذلك من سائر العلوم النقلية والعقلية[4].

ثم اتصل بكبار المشايخ وأخذ منهم العلوم المختلفة الدينية والرياضية وغيرها.

وقد بلغ الشوكاني مكانة اعترف بها كبار العلماء في اليمن، ودرس على البارزين من العلماء في عصره في مختلف العلوم الدينية والرياضيات وغيرها من العلوم.

وقد أورد الشوكاني أسماء الكتب التي طلب العلم فيها على يد مشايخه بالتفصيل في كتابه[5] وأطلق عليها مقروءاته وموسوعاته وقد بلغت سبعة وستين كتاباً في فنون مختلفة، هذا بالإضافة إلى ما جاز له رواياته بالإجازة وقال بعد سرد لمقروءاته (هذا ما أمكن سرده من الموسوعات والمقروءات).

---

(1) معجم المؤلفين عمر رضا كحالة، ج11، ص53، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية عمر رضا كحالة، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1414هـ-1993م، ج3، ص541، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، محمد بن جعفر الكتاني 1345هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1416هـ-1995م، ص176. التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، والسيد أبو الطيب النجاري القنوجي ت(1307هـ) تصحيح وتحقيق عبد الحكيم شرف الدين، دار اقرأ، بيروت، ط2، 1990م.

(2) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، وقع حواشيه خليل منصور، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ-1998م، ج1، ص214، (شوكان هذه النسبة غير حقيقية لأن النسب إلى المضاف أنها يكون إلى صدره لا إلى عجزه، ينظر إلى معجم البلدان، تأليف عبدالله الحموي، ج3، ص373، معجم مستعجم من أسماء البلاد المواضع للأندلسي تأليف عبدالله بن عبد العزيز شبري الأندلسي أبو عبيد، تحقيق مصطفى السقا، دار النشر، دار الفكر، بيروت، ج3، ص718.

(3) الإمام الشوكاني رائد عصره دراسة في فقهه وفكره، دار الفكر دمشق سوريا ط1 14011 ه1990 م ص 25 انظر السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار-مطبعة الشؤون الإسلامية مصر 1390 ه ص :20-نيل الأوطار ج1 ص4

(4) البدر الطالع الشوكاني ج2 ص:225

(5) البدر الطالع، ج2، ص215، انظر الشوكاني مفسراً تأليف حسن بن أحمد، دار الشئون، جدة، ط1، 1401هـ1980م ص60، ذكريات الإمام الشوكاني تحقيق محمد رمضان، تأليف محمد بن علي الشوكاني، دار العودة، بيروت، 1983م.ص:20

وظل يأخذ من شيوخه مدة حتى استوفى كل ما عنده بل انفرد بمقروءات بالنسبة لكل واحد منهم على انفراده إلا شيخه العلامة عبد القادر بن أحمد، فإنه مات ولم يكن قد استوفى ما عنده[1].

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه:

1. **علي بن محمد الشوكاني ولد** سنة 1130هـ - توفي سنة 1211هـ، قرأ عليه شرح الأزهار وشرح الناظري والمختصر والعصيفري[2]. أحمد بن محمد الحرازي[3] شيخ الفروع ولد سنة 1158هـ، لازمه الشوكاني في الفقه ثلاث عشرة سنة وقرأ عليه الفرائض، ووصفه بالعلم والتقوى وحسن الخلق ورجاحة العقل وجودة التصوير.
2. **الحسن بن إسماعيل المغربي**[4]. درس عليه شرح الشمسية للقطب وحاشيته للشريف، والكشاف، وسنن أبي داوود تخريجها للمنذري وشرح ابن رسلان شرح بلوغ المرام وبعض شرح مسلم للنووي، والتنقيح في علوم الحديث، توفي سنة 1209هـ.
3. **عبد القادر بن أحمد شرف الدين** [5]. شيخه الكبير العلامة المجتهد المطلق في كل الفنون كما وصفه الشوكاني وله مؤلفات حافلة في مختلف الفنون من حديث وتفسير وغيرها، توفي سنة 1207هـ.
4. **القاسم بن يحيى**[6] ولد سنة 1162هـ، لازمه في بداية طريقه للعلم وأخذ منه النحو والصرف والبلاغة والأصول والمصطلح وشرح الكافية وشرح التهذيب للشيرازي.
5. **أحمد بن عامر الحدائي:** قرأ عليه الشوكاني فقه الفرائض وقد وصفه الشوكاني بالصدق والأمانة والزهد، توفي سنة 11797هـ[7].

تلاميذه:

1. **أحمد بن حسين الوزان:** وصفه الشوكاني بأنه (قوي الحفظ، جيد الفهم، حسن الأدب) سمع من الشوكاني سنن الترمذي والكشاف والصحيحين وكثيراً من مؤلفاته، نيل الأوطار، وغيرها، توفي سنة 1238هـ [7].
2. **أحمد بن على بن محسن،** قرأ على الشوكاني النحو والصرف والمنطق والمعاني والبيان والحديث والتفسير واشتغل بطلب العلم بعد أن قارب الخمسين، ولازم والشوكاني نحو عشر سنين في الطلب، توفي سنة 1223هـ[9].
3. **أحمد بن علي الشوكاني:** كان له الاشتغال التام بمؤلفات والده حتى حاز من العلم السهم الوافر وانتفع به، عدد من الأكابر – تولى القضاء العام بمدينة صنعاء وله مؤلفات مفيدة، كان أكبر علماء اليمن بعد والده[1].

---

(1) البدر الطالع، ج2، ص215-218، الشوكاني مفسراً، ص83.
(2) البدر الطالع، ج1، ص480، ج2، ص215، نيل الأوطار محمد بن علي الشوكاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
(3) البدر الطالع، ج2، ص215، نيل الأوطار.
(4) الإمام الشوكاني مفسراً، ص73.
(5) البدر الطالع، ج2، ص21، نيل الأوطار.
(6) البدر الطالع، ج2، ص216-218.
(7) التقصار في جديد زمان علامة الإقليم والأمصار، نسخ محمد بن علي الشوكاني، تأليف محمد الحسن الشيخي الحموي الذماري، المتوفى سنة 1286هـ. 344.
(7) التقصار، للشجني، ص344.
(9) نيل الوطر في تراجم رجال اليمن في القرن السادس عشر لمحمد محمد زباره، دار العودة بيروت لبنان 1348ه، ج1، ص163.

4. **عبد الرحمن بن أحمد بن حسن:** أخذ عن الشوكاني في فنون كثيرة، تبادل معه الرسائل بعد أن جل إلى (ضمره) مسقط رأسه، له مؤلفات عديدة، توفي سنة 1229هـ[2]

5. **الحسين بن محمد العنسي:** قرأ على الشوكاني في النحو والصرف والمنطق والمعاني والبيان والأصول وبعض مؤلفاته ووصفه الشوكاني بأنه قليل النظر في فهم الدقائق وحسن التصوير وقوة الإدراك، توفي سنة 1235هـ[3].

6. **عبدالله بن عيسى الكوكباني:** شارك الشوكاني في الأخذ عن بعض مشائخ، قرأ عليه في النحو والمعاني والبيان والصرف والحديث وغير ذلك، وحدث بينه وبين الشوكاني مناظرة، ألف رسالة سماها (إرسال المقال إلى حل الإشكال) قد أجابه الشوكاني برسالة سماها (تفويق النبال إلى إرسال المقال) وله عدة رسائل منها رسالة في شروط الجمل، وخالف شيخه الشوكاني، له كتاب سماه (اللواحق بالحدائق). توفي سنة 1224هـ[4].

7. **محمد بن حسن الشجني الذماري:** مؤلف (التقصار)، درس على علماء بلدة زمار ثم انتقل إلى صنعاء ودرس على شيخه الشوكاني واختص به وأجازه إجازة عامة، ويعتبر أول شخص ترجم للشوكاني، توفي سنة 1286هـ[5].

المطلب الثالث: مؤلفاته

ذكر الإمام الشوكاني في كتابه (البدر الطالع) من مؤلفاته ستة وتسعين كتاباً ورسالة نجد منها مطبوعة ومخطوطة تصل إلى مائتين وثمان وسبعين كتاباً أكثرها مخطوطة، وقدر عدد المفقود منها فبلغ قرابة السبعين ما بين كتاب ورسالة وبحث.

من مؤلفاته المطبوعة والمخطوطة:

المخطوطة:

1. إبطال دعوة الاختلال في حل الإشكال[6].
2. الأبحاث الوصية في الكلام علم حديث حسن الدينار رأس كل خطيئة[7].
3. الإثبات في التقاء أرواح الأحياء والأموات[8].
4. إشراف الطلعة في عدم الاعتداد بالركعة من الجمعة[9].
5. إفادة السائل في العشر مسائل[10].
6. بحث الإضرار بالجار[1].

(1) قطر الولي تحقيق إبراهيم هلال، القاهرة، دار الكتاب الحديثة، مطبعة المدني، 1969م.ص45
(2) البدر الطالع، ج1، ص292، قطر الولي، ص43، نيل الوطر، ج2، ص14.
(3) التقصار للشجني، ص367.
(4) البدر الطالع، ج1، ص391.
(5) نيل الوطر، ج2، ص257، قطر الولي، ص44.
(6) البدر الطالع، ج2، ص221، هدية العارفين ج2، ص365، إسماعيل باشا، مكتبة المثنى، بغداد، 1955م.
(7) البدر الطالع، ج2، ص222.
(8) الإمام الشوكاني مفسراً، ص82.
(9) الإمام الشوكاني مفسراً، ص82، هدية العارفين، ج2، ص365.
(10) الإمام الشوكاني مفسراً، ص83.

7. بحث في التصريح[2].
8. بحث في الكلام على الذكر والجهر به[3].
9. بحث في صلاة السفر[4].
10. بحث في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة[5].
11. طيب النشر في المسائل العشر[6].
12. فتح القدير بين المعذرة والتقدير[7].
13. المختصر البديع في خلق الوسيع[8].

المطبوعة:

1. إبطال دعوى الإجماع على مطلق السماع، طبع حيدر آباد سنة 1328هـ، إرشاد السائل إلى دليل المسائل، طبع دار النهضة، سنة 1395هـ، الإيضاح لمعنى التوبة والإصلاح، طبع دار النهضة سنة 1395هـ، البدر الطالع بمحاسن بعد القرن السابع، مطبعة السعادة 1350هـ، تحفة الذاكرين في شرح عدة الحصن والحصين، طبع مصطفى الحلبي، 1350هـ.
2. السيل الجرار المتدفق حدائق الأزهار، مطبعة الشئون الإسلامية، بمصر، 1390هـ.
3. العقد الثمين في إثبات وصاية أمير المؤمنين مطبعة المنيرية، 1948م الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، طبع في الهند، 1203هـ، ثم في مصر تحقيق مطبعة السنة المحمدية، سنة 1303هـ، قطر الولي على حديث الولي، تحقيق الدكتور إبراهيم.... طبع دار الكتب الحديثة، 1935م.
4. القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، مطبعة المنيرية سنة 1348هـ، تحقيق إبراهيم صلاح، طبعة مطبعة حسان، بالقاهرة، 1999م.
5. نيل الأوطار شرح منتهى الأخبار، طبع الحلبي سنة 1347هـ والعثمانية 1357هـ.

وهذه المؤلفات نجدها كلها في الشريعة وعلوم الحديث أما في النحو والصرف لا توجد والله أعلم.

(1) هدية العارفين، ج2، ص366.
(2) البدر الطالع، ج2، ص221.
(3)الإمام الشوكاني مفسراً، ص84.
(4) هدية العارفين، ج2، ص366.
(5) البدر الطالع، ج2، ص220، هدية العارفين، ج2، 366.
(6) فتح القدير الجامعُ بين فنّي الرّوايةِ والدرايةِ من علمِ التفسير-تأليف مُحمَّد بُن علي بُن مُحَّمد الشَّوْكَاني تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث القاهر 1427 ه-2007م ج 1، ص7، البدر الطالع، ج2، ص220، هدية العارفين، ج2، ص336.
(7) البدر الطالع، ج2، ص222، هدية العارفين، ج2، ص366.
(8) هدية العارفين، ج2، ص366.البدر الطالع ج2 ص:220

المطلب الرابع: مذهب الشوكاني:

كان الشوكاني من مدرسة ابن تيمية المعجبين بمذهبه في الأصول، الفروع، قد خلع عن نفسه ربقة التقليد وفتح لنفسه باب الاجتهاد، فألف كتاب السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار فلم يقيد نفسه فيه بمذهب الزيدية بل صحح ما أداه إليه اجتهاده بالأدلة والزيف، لم يقم عليه دليل، ومذهبه في العقائد وهو مذهب السلف من حمل صفات البارئ تعالى الواردة في كتاب الله والسنة النبوية الصحيحة على ظاهره من غير تأويل ولا تحريف، وقد ألف رسالة فى ذلك سماها التحف بمذاهب السلف [1].

وفاته:

توفي في ليلة الأربعاء سنة خمسين ومائتين وألف هجرية على سبع وسبعين سنة بعد حياة حافلة بالجد والعلم والجهاد والدعوة، دفن بخزيمة[2].

المبحث الثاني:

كتاب فتح القدير:

قبل التحدث عن كتاب فتح القدير لابد لنا من تعريف الرواية والدراية

التفسير بالرأي:

يطلق الرأي على الاعتقاد، وعلى الاجتهاد، وعلى القياس والمراد بالرأي هنا الاجتهاد، وعليه يكون تعريف التفسير بالرأي: هو: عبارة عن تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلائلها، واستعانته في ذلك بالشعر الجاهلي. ووقوفه على أسباب النزول، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ، من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسر [3].

أقسامه:

ينقسم التفسير بالرأي إلى قسمين هما:

التفسير بالرأي المحمود وهو: (التفسير المبني على المعرفة الكافية بالعلوم اللغوية، والقواعد الشرعية، والاصولية، وعلم السنن والأحاديث ولا يعارض نقلاً صحيحاً، ولا عقلاً سليماً، ولا علماً يقيناً ثابتاً مستقراً، مع بذل غاية في البحث والاجتهاد والمبالغة في تحري الحق والصواب، وتجريد النفس من الهوى، والإستحسان بغير دليل، ومع مراقبة الله غاية المراقبة في كل ما يقول) [4]. وحكم هذا القسم جائز.

التفسير بالمأثور وبالرأي:

تعريفه: هو ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته وما نقل بالرواية الصحيحة عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضوان الله عليهم وعن التابعين،

---

(1) انظر نيل الأوطار ج1 ص 6- المجددون في الإسلام، ص473-472.
(2) نيل الوطر: محمد بن زيارة اليمني، ج2، ص302، أعلام الفكر الإسلامي محمد حمدي زقزوق، 1425هـ-2004م، البدر الطالع، ج2، ص216، الشوكاني مفسراً، ص82، قطر الولي، ص94.
(3) التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي ط2 دار الكتب الحديثة القاهرة 1396-1976م (255/1) بتصرف يسير.
(4) انظر الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، مصطفى البابي الحلبي –مصر دار الثقافة بيروت 1951م 180/2-183.

من كل ما هو بيان ولتوضيح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم[1].

تعريفه: (التفسير بالمأثور أساس التفسير لأن أغلب العلوم التي يقوم عليها التفسير تنبثق من التفسير بالمأثور كعلم القراءات والناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول وفضائل القرآن والوقف والابتداء، والمجمل والمبين، والمطلق، والمقيد، والخاص والعام، والمكي والمدني، وكثير من علم غريب القرآن، وكل هذه المعارف لا تؤخذ إلا بالنقل الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم).

(ولا يخف أن قيمة التفسير بالمأثور، هي قيمة كل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من السنن والأحاديث، فقد كان عليه والصلاة والسلام هو المفسر للقرآن، قال تعالى: {وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} [النحل: 44]. والصحابة رضي الله عنهم كانوا كلما أشكلت عليهم آية من كتاب الله تعالى: رجعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم[2]: وبيان معانيها، ويبين عليه الصلاة والسلام لهم من الآيات ما يحتاجون[3].

لم يكن الإمام الشوكاني مقتنعاً بكل هذا الإرث اليمني والإسلامي الواسع في علم التفسير، وذلك إنه بغزارة علمه وموهبته وهمته العالية وجَدَ أنّ أغلب المفسرين تفرقوا فريقين، وسلكوا طريقين:

الفريق الأول: اقتصروا في تفاسيرهم على مجرد الرواية وقعوا برفع هذه الراية.

الفريق الثاني: جردوا أنظارهم إلى ما تقتضيه اللغة العربية، وما تفيده العلوم الآلية ولم يرفعوا إلى الرواية رأساً، وإن جاؤوا به لم يصححوا لها أساساً، وكلا الفريقين قد أصابَ، أطال، وأطاب. [4]

وبهذا يعرف أنه (لابد من الجمع بين الأمرين وعدم الاقتصار على مسلك أحد الفريقين وهذا هو المقصد الذي وطنت نفسي عليه والمسلك الذي عزمت على سلوكه إن شاء الله).

وهكذا وضع سفره الكبير(فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير) ليصبح أصلاً من أصول التفسير ومرجعاً من مراجعه لأنه جمع بين التفسير والرواية والدراية فأجاد في باب الدراية وتوسع في باب الرواية.[5]

أقضى الشوكاني قريب سبع سنوات في تأليف فتح القدير (1229-1223هـ/ 1808 – 1814م) وقد جمع فيه خبرته العلمية في الأصول والفقه والحديث ومختلف الفنون.[6]

ويذكر الإمام أنّ غالب ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تفسير القرآن إنما هو تفسير آيات قليلة من القرآن.

أما ما كان ثابتاً عن الصحابة رضي الله عنهم، وإن كان:

1- من الألفاظ التي نقلها الشارع إلى معنى مغاير للمعنى اللغوي بوجه من الوجوه فهو مقدم على غيره.

2- من الألفاظ التي لم ينقلها الشرع فهو كواحد من أهل اللغة الموثق بعربيتهم، أما إذا خالف المشهور المستفيض لم تقم الحجة علينا بتفسيره الذي قاله على مقتضى لغة العرب. وهذا ينطبق على تفاسير من بعدهم من التابعين وسائر الأئمة (ص31).

---

(1) التفسير والمفسرون للدكتور الذهبي (125/1) بتصرف.
(2) التفسير المفسرون ج1 ص 125.
(3) فتح القدير ج1 ص 8-9
(4) الإمام الشوكاني رائد عصره ص366
(5) مقدمة فتح القدير ج1 ص12
(6) فتح القدير ج1 ص 30

الإمام الشوكاني على اقتصار كثير من الصحابة ومن بعدهم من السلف على وجه واحد مما يقتضيه النظم القرآني باعتبار المعنى اللغوي. ومعلوم إن هذا لا يستلزم إهمال سائر المعاني التي تغير اللغة العربية ولا إهمال ما يستقل من العلوم التي تتبين بها وثائق اللغة العربية وأسرارها كعلم المعاني والبيان فإن التفسير ليس تفسيراً بالرأي المنهي عنه فقد أخرج سعيد بن منصور في سننه وابن المنذر والبيهقي في (كتاب الرؤية) عن سفيان قال: ليس في تفسير القرآن اختلاف، إنما هو كلام جامع يراد منه هذا وهذا، وأخرج ابن سعد في الطبقات وأبو نعيم في (الحلية) عن أبي قلابة قال: قال أبو الدرداء: لا تفقه كل الفقه حتى ترى القرآن وجوهاً، كما أنه لا يتيسر في كل تركيب من التراكيب القرآنية ثابت عن السلف، بل قد يخلو عن ذلك كثير من القرآن.

ولا يعتبر ما لم يصح كالتفسير المنقول بإسناد ضعيف ولا بتفسير من ليس منهم وإن صح إسناد إليه ومن هذا كله، فإن الإمام الشوكاني لم يقتصر على أحد المسلمين بل وطن نفسه على الجمع بين الأمرين مع الترجيح بين التفاسير المتعارضة مهما أمكن واتضح له وجهه كما أنه حرص على إيراد ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو الصحابة أو التابعين أو تابعيهم أو الأئمة المعتبرين.[2]

والإمام الشوكاني قد يذكر ما في إسناده ضعف:

1- إما لكون في المقام ما يقويه.

2- أو لموافقته للمعنى العربي.

أما الأحاديث التي يذكرها بدون بيان حال الإسناد فذلك لأنه موجود في الأصول التي نقل عنها ويطلب الإمام من القراء النظر في كتب التفسير المعتمدة على الرواية الموجود على ظهر البسيطة ثم النظر إليه في كتب التفسير المعتمدة على الدراية يرى قيمة تفسيره (فتح القدير) وأنه لب الألباب.[1]

الشوكاني موسوعي المعرفة، أطّلع على مختلف العلوم والفنون، وأحاط بعلوم المجددين والمصلحين، كالإمام مالك وأبي حنيفة النعمان وأحمد بن حنبل والشافعي وابن تيمية وابن القيم، وقد قرأ على علوم متنوعة على جماعة من أعلم علماء الزيدية في زمانه باليمن: مثل العلامة أحمد ابن عامر الحدائي وعبدالقادر بن أحمد الكوكباني وغيرهم من العلماء، وهكذا بلغ الشوكاني شأوا بعيداً من النضج والعلم والمعرفة مع الموضوعية والفهم البالغ، فبات حديث الناس، يتلمذون عليه ويستفتونه شرائع وزيوداً، والعلماء يجلونه ويباحثونه بل وبعضهم يعود فيتتلمذ عليه، والذي خطى بالشوكاني هذه الخطوات السريعة فأهله للمكانة العلمية الرفيعة التي وصل إليها في سن مبكرة، إنما هو الذكاء الفطري، بالإضافة إلى تكامل شخصيته وأدبه على التحصيل، وهذا هو الاتجاه الذي جعل شيوخه يعتبرون تلمذته عليهم مجال فخر كبير، يحرصون على ذلك كل الحرص ويحزنون، وقد يحقدون في أنفسهم إذا انصرف الشوكاني عن الجلوس إليهم.[2]

بعد هذه الإطالة المقتضبة جداً على ثقافة الشوكاني نستطيع أن نقول: إن الرجل كان فارس هذا الميدان الذي خاضه فكان حرياً بخوضه، يعتبر تفسير فتح القدير مرجعاً مهماً في التفسير بالمعقول.

---

(2) فتح القدير ج1ص13
(1) فتح القدير ج1 ص 13
(2) فتح القدير ج1 ص 14

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد 5 - الإصدار 58
تأريخ النشر: 20 أغسطس 2024 م

منهج الكتاب:

الشوكاني في تفسيره للآية اولاً يبدأ بـ:

1. فضائل السورة.
2. القراءة.
3. اللغة.
4. الإعراب، ثم الشواهد.
5. أسباب النزول.
6. النسخ.
7. المعنى الإجمالي، ويرجح بعض الأقوال على بعض.
8. الأحكام المستنبطة من الآية.
9. الأحاديث النبوية والآثار عن الصحابة والتابعين:

تفسير الشوكاني هو الوحيد من حيث جمعه وترتيبه وحسن أدائه واستيعابه أنواع علوم القرآن وجمعه بين الرواية والدراية وكثيراً ما يقدم خلاصة لما تضمنته السورة قبل الشروع في تفسيرها وعلى سبيل المثال فهو يقول في مقدمة سورة الفرقان: تكلم سبحانه في هذه السورة أولاً عن التوحيد، لأنه أقدم شيء ثم في النبوة لأنها الواسطة ثم في المعار لأنه الخاتمة وهكذا[1].

ولتمكن الإمام الشوكاني من جميع هذه العلوم التي يجب توافرها في كل من يتصدى لتفسير كلام رب العالمين نراه يناقش المفسرين الأعلام ويرجّح ما يراه قوياً، لاعتقاده بالدليل النقلي أو العلقي قال رحمه الله: في تفسير بسم الله الرحمن الرحيم[2]:

اختلف أهل العلم هل آية مستقلة في أول كل سورة كتبت في أولها أو هي بعض آية من أول سورة أو هي كذلك في الفاتحة دون غيرها أو أنها ليست بآية في الجميع وإنما كتبت للفصل؟ والأقوال وأدلتها مبسوطة في موضع الكلام على ذلك.

وقد اتفقوا على أنها بعض آية من سورة النمل، وقد جزم قراء مكة والكوفة بأنها آية من الفاتحة ومن كل سورة، وخالفهم قراء المدينة والبصرة والشام قالوا وانما كتبت للفصل والتبرك، وقد أخرج أبو داوود بإسناد صحيح عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يعرف فصل السور حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم وأخرجه الحاكم في المستدرك[3].

مصادر الكتاب:

1. مصادر لغوية.
2. مصادر نحوية.
3. مصادر من القراءات.

([1]) سورة الفرقان الآية (1) ج4، ص 60 فتح القدير.
([2]) فتح القدير، ج1، ص17.
([3]) أخرجه أبو داوود، ج1، ص182 الحديث. المستدرك ج1، ص231.

4. كتب التفسير.

5. كتب الحديث.

6. اللغات.

لقد اعتمد الشوكاني في كتابه على كثير من اللهجات مثل: كنانة، خثعم، هذيل، تميم، بنو سليم، الحجاز، الفرس وغيرهم.

طريقته في التحليل والتفسير:

كثيراً ما يقدم خلاصة ما تضمنته السورة قبل الشروع في تفسيرها كما يسمع القراءات القرآنية ويذكرها، قراءة أبي عبلة في قوله: (طوافون عليكم) بالنصب على الحال[1] وكذا قرأ الفراء: ويقال إن هذه القراءة سبعية وان حمزة وعاصم قرأ بها، وضعفها أبو حاتم وقرأ الأعمش عورات بفتح الواو وهي لغة هذيل وتميم فانهم يفتحون عين فعلات سواء كان واواً ياء ومنه:

أخُو بَيضَاتِ رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح[2]

وقد بين الشوكاني طريقته ومنهجه في التفسير: بأن يذكر الآيات ثم يفسرها تفسيراً معقولاً ومقبولاً، ثم ينقل الروايات التفسيرية الواردة عن السلف، ويعتمد على التفاسير السابقة له، وخاصة تفسير ابن عطية الدمشقي، وابن عطية الأندلسي، والقرطبي والزمخشري، كما يعتمد على أبي جعفر النحاس، المبرد، والنحاس، وغيرهم من أئمة اللغة، في بيان المعنى العربي، والإعرابي والبيان.

ويذكر المناسبة بين الآيات، ويحتكم إلى اللغة في الترجيح، ويتعرض أحياناً إلى القراءات السبعة، ويعرض لمذاهب الفقهاء العلمية، في آيات الأحكام، ويذكر أقوالهم وأدلتهم، ويرجح بينها ويدلي رأيه في مسائل الاجتهاد والاستنباط، لأنه يرى نفسه مجتهداً، ويختم تفسير بعض الآيات بالأحاديث والأخبار التي وردت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السلف.

والمؤلف يمتاز بالموضوعية والأمانة العلمية، وسعة الاطلاع، والتعمق في علوم الشريعة، والبعد عن التعصب والمذهبية والالتزام بعقيدة السلف.

ولكن يؤخذ على الكتاب نقله للروايات الموضوعة أو الضعيفة التي يذكرها بعض المفسرين، ولا ينبه عليها، مكتفياً يعدوها إلى كتب التفسير الأخرى، ولكن ميزاته أكثر، وخاصة أنه أحاط طريقة في التفسير.

أهم ما يميز كتاب الشوكاني نقوله لكثير من كتب التفسير واللغة والنحو وغيرها.

قد كانت مادة النحو في كتاب الشوكاني كثيرة من حيث اعتماده نقول أئمة النحو واللغة من المتقدمين والمتأخرين في النحو وهذا يرجع إلى تأخره الزمني يرجع إلى كثير منها إلا أننا نلاحظ تركيزه وعنايته الشديدة على مصنفاته مثل كتاب إعراب القرآن للنحاس ومشكل إعراب القرآن لمكي ومعاني القرآن الفراء والبحر المحيط لأبي حيان وغيرها. ومن الأئمة السبعة الذين اشتهروا عبد الله بن كثير الداري المتوفى سنة 120 ه.[1] نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المتوفى سنة 169 ه[2].

([1]) سورة النور، الآية 58.
(2) فتح القدير (4: 5).
(1) انظر طبقات القراءج2 ص330 -334
(2) طبقات القراء ج1 ص423-425

أبو عمرو هو زبان بن العلاء بن عمار المتوفى سنة 154 ه-[3] -يعقوب هو ابن إسحاق الحضرمي المتوفى 205 ه[4]-خلف ابن هشام المتوفى سنة 229 ه وغيرهم من القراء.

مصادره في اللغة:

1- ابن الأعرابي محمد بن زياد أبو عبد الله، راوي نسبه علامة باللغة 150-231هـ إمام كوفي[5].

2- ابن قتيبة عبد الله ابن مسلم الدينوري ت 322 هـ ولم يعرف تاريخ مولده قد أكثر الشوكاني النقل من كتابه غريب القرآن وغيره[6].

3- ابن الضُّرس محمد ابن أيوب ت 294هـ إمام اللغة والقراءة وغيرهما وقد روى عنه الشوكاني كثيراً من فضائل القرآن وهو محدث لغوي مفسر[7].

4- ابن الأنباري محمد ابن القاسم ابن محمد ت 271-328هـ وقد أكثر الشوكاني من النقل عنه من كتابه الزاهر.

5- الأزهري محمد ابن أحمد 282-370هـ وقد أكثر الشوكاني من النقل عن الأزهري[4] وله كتاب تهذيب اللغة 16 مجلد لم يؤلف قبل اللسان مثله في اللغة[5].

6- ابن دريد محمد ابن الحسن ت321هـ له كتاب الجمهرة وغيرها وقد نقل عنه الشوكاني في تفسيره الكثير[6].

7- الجوهري أبو النصر إسماعيل ابن حماد ت 393هـ اعتمد الشوكاني في تفسيره كثيراً على كتابه الصحاح في اللغة[7].

8- النحاس أحمد ابن محمد بن إسماعيل ت 337هـ نقل الشوكاني في تفسيره من الناسخ والمنسوخ للنحاس[8].

9- الزجاج إبراهيم ابن السري ابن سهل، إمام اللغة غير مدافع 241 – 301هـ اعتمد الشوكاني عليه كثيراً حيث يكثر من النقل في تفسيره معاني القرآن[9].

مصادره في التفسير:

1. ابن جرير محمد ابن جعفر ت310هـ وكتابه أصل التفاسير وعمرة الشوكاني الأول في الرواية[10].

2. الزمخشري محمود ابن عمر 467هـ-538هـ وتفسيره أخصر التفاسير وأحسنها وأكثرها فائدة وأجملها أسلوباً واغرزها مادة وأبلغها عبارة لولا ما شأنه من الاعتزاليات الظاهرة والخفية، واعتمده الشوكاني تارة، وانتقده تارة أخرى[1].

---

(3) طبقات القراء ج1 ص 288-292
(4) طبقات القراء ج1 ص272
(5) الإعلام 6، ص 366- وفيات الأعيان 492/1 وتاريخ بغداد 282/5
(6) الإعلام280/4 وفيات الأعيان 251/1.
(7) الإعلام 270//6 تذكرة الحفاظ 195/2 أعلام النبلاء ط16.
(4) الإعلام 226/6 وفيات الأعيان 504/1.
(5) الإعلام 202/6 الوفيات 501/1 وإرشاد الأديب 297/6.
(6) الإعلام 310/6 والوفيات 497/1 إرشاد الأديب 473/6.
(7) الإعلام 309/1.
(8) الإعلام 99/1 29/1 النجوم الزاهرة 200/3.
(9) الإعلام 33/1 تذكرة الحفاظ 89/2 آداب اللغة 181/2.
(10) الإعلام 294/6، لسان الميزان 102/5.

3. تفسير ابن عطية 481-540هـ وهو المحرر الوجيز[2].
4. تفسير القرطبي أبو عبد الله محمد ابن أحمد، توفي سنة 671هـ وكتابه الجامع لأحكام القرآن[3].
5. تفسير ابن كثير ت 774هـ وهو أحسن التفاسير السلفية وقد اعتمد عليه الشوكاني في تفسيره وأثنى عليه ويقلده في تصحيح الأحاديث وتحسينها وربما ينتقده[4].
6. تفسير أبي حيان أبي عبد الله محمد ابن يوسف بن علي الأندلسي 654-547هـ[5].
7. تفسير السيوطي المسمى بالدر المنثور ت911هـ، وغالب مرويات الشوكاني في تفسيره قد جمعها الدر المنثور[6].

مصادره النحوية:

مصادره النحوية غير مذكورة في كتابه بالتحديد لكن نذكر على سبيل المثال أبو بكر ابن الأنباري (328 هـ) أبو جعفر النحاس، ت 338هـ ن أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، الخليل بن أحمد الفراهيدي الزمخشري (ت 538هـ) سيبويه (180هـ) عبد القادر الجرجاني (476هـ) عثمان بن جِنّى (392 هـ) يحيى بن زياد الفراء (207هـ)، أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) وغيرهم. ويرجح بعض الأقوال على بعض الأحكام المستنبطة من الآية، الأحاديث النبوية والآثار عن الصحابة التابعين.

استشهاده بالحديث:

استشهاده يكون لتوضيح حكم فقهي ومعنى لغوي أو بعض الألفاظ ولاستخدام الحديث لإرساء قاعدة نحوية كما فعل النحاة يقول الشوكاني :(في معنى الطارق قال الطارق النجم لأنه يطلع بالليل، ما أتاك ليلا فهو طارق، وكذا قال الزجاج والمبرد، وأصل الطروق الدق، فسمى قاصد الليل طارقا لاحتياجه في الوصول إلى الدق، وقال قوم: إن الطروق قد يكون نهاراً، والعرب تقول: آتيك اليوم طريقتين ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (أعوذ بك من شر طوارق الليل والنهار إلا طارق يطرق بخير)[5]

يتحلى الشوكاني بالأمانة العلمية في عرض آراء الآخرين وأفكارهم دون تغيرها مثال لذلك قال تعالى: (فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّن عِندِ اللهِ وَاللهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ) [آل عمران: 195]. يقول مصدراً مؤكد عن البصريين بأن معنى قوله (لأدخلنهم جنات) لأثيبنهم ثواباً، أي إثابة أو تثويبا كائناً من عند الله، قال الكسائي: أنه منتصب على الحال، قال الفراء: على التفسير، والله عنده حسن الثواب أي: حسن الجزاء،

(1) الإعلام 55/8.
(2) هو أبو محمد عبد الحق ابن غالب ابن عطية الأندلسي الغرناطي، انظر التفسير والمفسرون، ج1، ص238 والإعلام 53/4 ونفح الطيب 259/1، وبغية المتلمس 376.
(3) القرطبي أنظر الأعلام 217/6 نفح الطيب 128/1.
(4) الإعلام ج1، ص 317-318.
(5) الإعلام 26/8 والدرر الكامنة 302/4 وبغية الوعاة 121 وفوات الوفيات 282/2 والتفسير والمفسرون 317/1.
(6) الإعلام 71/4-72-73 والكواكب السائرة 1-226 وشذرات الذهب 51/8.
(5) أنظر فتح القدير الشوكاني ج5 ص 496-الحديث في مجمع المسانيد والسنن –أبو الفداء إسماعيل بن عمر –تحقيق عبد الملك بن عبد - دار خضر للطباعة والنشر بيروت لبنان –المطبعة الحديثة 1998-1419 م

وهو ما يرجع العامل من جزاء عمله من ثاب يثوب إذا رجع وكذلك في قوله (نزلاً) مصدر مؤكد عند البصريين كما تقدم في ثواباً[2].الإحالة إلى كتب أخرى يقول في قوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر) وقد استدل بالآية على أن التقليد جائز، ويقول:(أوضحنا هذا في رسالة بسيطة سميناها (القول المفيد في حكم التقليد)[3]

الفصل الثاني: أصول النحو العربي وأثرها عند الشوكاني في إصدار حكمه النحوي

المبحث الأول: القياس:

كُتِبَ عن القياس كثيراً في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، فقالوا: النحو طريقة القياس أو النحو كله قياس كما يقول الكسائي

إنَّمَا النَّحْوُ قَياسُ يُتَّبَعْ ** بِه مِن كُلِّ عِلْمٍ ينْتفَع[1].

القياس عرفه الأصوليون بأنه (حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما، و المعلوم الأول هو الفرع والثاني هو الأصل)[2].

أركان القياس:

1- أصل وهو المقيس عليه.

2- فرع وهو المقيس.

3- حكم.

4- علة جامعة إلى الأصل والفرع[3].

شروط أصل المقيس:

الأول: أن يكون المقيس عليه مبنياً على الكثرة النسبية لغيره في الموضع نفسه[4]. لأن القياس والأصل حملاً على الأكثر[5].

فقلة المقيس عليه لا ترضى في القياس[6] لهذا لا يصح القياس على النادر[7] هو الذي قل وجوده إن لم يكن شاذاً[8].

الثاني: لا يصح القياس على الشاذ نطقاً وتركاً- فليس كل ما حكى عن العرب يقاس عليه[1] فما لا يصح القياس عليه نطقاً وإن كثر (قريش وثقيف) فلا يقاس عليه (حسين وكريم)[2].

---

(2) فتح القدير ج1 ص 553-474 -475
(3) انظر فتح القدير ج3 ص 499 - 475
(1)المدارس النحوية د/شوقي ضيف –القاهرة دار المعارف 1968 م –ج1 ص176
(2) انظر المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي، ط1، 1324هـ، ج2، 228
(3) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق د/أحمد قاسم ط1 1396 ه ص39، القياس في اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين، ص127، الطبعة الأولى، مطبعة الأميرية، بولاق، مصر، 1324هـ.
(4) أصول النحو العربي في نظر النحاة لابن مضاء، علم اللغة والحديث، في عالم الكتب، القاهرة، 1985م ص 122.
(5) الأصول في النحو ابن السراج، تحقيق محمد حسين القبلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، ج3، ص261.
(6) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي تحقيق أحمد شمس الدين –دار النشر الكتب العلمية ط1، 1418 ه 1998م ج 4 ص 179-181 أشباه النظائر في النحو للسيوطي، دار الكتب العلمية بيروت (دون تاريخ)181.
(7) الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م، ج2، ص615.
(8) الاقتراح للسيوطي، ص74، انظر شرح المفصل ابن يعيش، إدارة المطبعة المنيرة القاهرة 1928م، ج1، ص127، ج2، ص56-77.

لا يقاس على الشاذ تركاً – فقد استغنت العرب عن ماضي (يزر) بـ(ترك).

الثالث: لا يجوز القياس على المختلف فيه اعتبارا القول به للدليل، فهو عند قائله كالمتفق عليه، كقياس (إلا) بجامع الحرفية، والقيام مقام فعل عمل إلا (يا) نصباً مختلف فيه كما أن عمل إلا نصباً مختلف فيه[3].

الفرع المقيس:

يسميه المتكلمون قياساً، والأصوليون فرعاً[4] وللمقيس صورتان:

أولهما: أن يكون مجهولاً الحكم غير منقول عن العرب، فيقاس على المنقول عنهم، لأن ما قيس عن كلام العرب فهو كلام العربي.

ثانيهما: أن يكون المقيس معلوماً كالحكم، يجعلون وجه المشابهة علة، كإلحاق نائب الفاعل بالفاعل بعلة الإسناد فيكون الحكم الرفع.

الحكم:

هو ثمرة عملية القياس، غايتها يتطلبه النحاة حتى إذا عرفوا راحوا يحيطونه بالحجج والبراهين، يسمون اتباعه واجبا، والخروج عنه ممتنعا، وبين الوجوب والامتناع أحكام لا يكاد يتفق عليها النحاة، وقسم السيوطي الحكم النحوي إلى ستة أقسام[5]:

1- الواجب كرفع الفاعل وتأخره عن الفعل ونصب المفعول.

2- خلاف الأولى: كتقديم الفاعل على المفعول في نحو: ضرب غلامه زيد

3- الممنوع كالأضداد

4- الحسن كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماضي كقول زهير:

وإن أتاه خَليلُ يوَم مسألة * يقولُ لا غائبُ مالي ولا حُرِم[6].**

5- القبيح كرفع المضارع بعد شرط مضارع كقول الشاعر:

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ * إنَكَ إن يُصَرع أخوك تُصَرعُ[3]**

(1) الاقتراح للسيوطي، ص74، انظر ارتقاء السيادة في علم أصول النحو تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنباري، بغداد، 1990م، ص91.

(2) همع الهوامع، للسيوطي، ج4، ص179-181، ج1، ص201.الاقتراح للسيوطي، ص73.

(3) الاقتراح للسيوطي، ص73.الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري –ج2، ص63

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص63.

(5) الاقتراح للسيوطي: هو أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين ابن أبى بكر، نشأ يتيما وكان زكيا، له مؤلفات اشهرها، أشباه النظائر، همع الهوامع وغيرها توفي 1911 م انظر ترجمة شزور الذهب ج4 ص234، وفيات الأعيان ج 1 ص 195ا-الاقتراح ص74، انظر ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ص64، شرح الشافية لابن الحاجب، رضا الدين الاستراباذي دار الكتب العلمية –بيروت ط3 1402 ه، ج2، ص24.

(6) البيت من البسيط، هو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص153، في الإنصاف، ج2، ص625، خزانة الأدب، ج9، ص48، رصف المباني ص104، شرح التصريح، ج2، ص29، لسان العرب، ج11، ص215، المقتضب، ج2، ص70 بلا نسبة في أوضح المسالك، ج4، ص207.

(3) البيت في شرح الاشموني 586/3، ابن عقيل 79/2، همع الهوامع، 61/2، الكتاب 436/1، شرح الكافية، 1591/3.

الشاهد (يا اقرع) حيث حذفت (ال)من العلم المنادي، وفي إن تصرع أخوك تصرع و(تصرع) خبر(إن) جملة دليل جزاء، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر.

6- الجائز على السواء كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا موجب له.

إلا أن ابن يعيش الصنعاني قسّم الحكم النحوي إلى ثلاثة أقسام فقط هي الوجوب، الجواز والامتناع، وقد قام صاحب كتاب (التهذيب الوسيط في النحو) على هذه الأحكام الثلاثة في أبوابه كلها[1].

القياس عند الشوكاني:

يعرف القياس في اللغة هو تقدير شيء على مثال شيء آخر تسويته به لذلك سمي المكيال مقياساً وفي الاصطلاح حمل المعلوم على المعمول في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما، من حكم أو صفة وأحسن ما يقال في وحدة استخراج مثل حكم المذكور لما لم يذكر بجامع بينهما. [2]

ثم يحدد أركان القياس فيقول هي أربعة الأصل والفرع والعلة والحكم ولابد من هذه الأربعة في كل قياس. [3]

فالشوكاني كالبصريين لا يقيس على الشاذ النادر حيث يقول في قوله تعالى (وبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرِدَهنَّ) بُعُولُ جمع بعل ويقال بعول، بعوله كما يقال جمع الذَّكَرِ ذُكُور وذُكُورَةُ ومن التاء لتأنيث الجمع هو شاذ لا يقاس. [4]

كما أن القياس عند الشوكاني مرجعه الأول والأخير كثرة الشواهد واتساع السماع فإذا وجب القياس على هذا لم يعمل به، مثل انتقاده لقراءة ابن عامر في قوله تعالى: (وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ لِيُرۡدُوهُمۡ وَلِيَلۡبِسُواْ عَلَيۡهِمۡ دِينَهُمۡۖ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ ﴿137﴾) [الأنعام: 137].

بضم الزاي ورفع قتل ونصب أولاد وخفض شركائهم على أن قتل مضاف الى شركائهم ومعموله أولادهم ففيه الفصل بين المصدر وما هو مضاف إليه بالمفعول، ومثله فى الفصل بين المصدر وما أضيف إليه

قول الشاعر

تمُّر على ما تَسْتمرُّ وقد شَفَتَ **** ** علَائلَ عبدُ القيس منها صُدورها [5] صُدُورِها**

**

بجر صدرها، والتقدير شفت عبد القيس علائل صدرها، قال النحاس: لا تجوز فى كلام ولا شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه فى القرآن أبعدو قال أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي: إن قراءة ابن عامر هذه لا تجوز

(1) تهذيب الوسيط في النحو للصنعاني محمد بن علي بن يعيش، تحقيق فخر الدين حداده، دار الجيل، بيروت، ط1991م، ص 178، ص 83، ص 194، ص 203.
(2) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة عبد العال سالم مكرم دار الشروق –بيروت ط1 1400 ه ص 256.
(3) إرشاد الفحول للشوكاني ص 204-198.
(4) فتح القدير ج 1 ص211.
(5) البيت من الطويل، وهو بالنسبة في الإنصاف ج2 ص 428، وخزانة الأدب ج4 ص413، 418

في العربية وهي زلة عالم، وإذا زلّ العالم لم يجز اتباعه، ورد قوله إلى الإجماع، وإنما أجازوا فى الضرورة للشاعر أن يفرق بين المضاف إليه بالظرف قال الشاعر:

كَمَا خُطّ الكتاب بِكفْ يوماً ** يَهُو دِي يُقَارب أو يُزِيل[1]

قال قوم ممن انتصر لهذه القراءة: إنها إذا ثبتت التواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فهي شاذه، قالوا: وقد ورد ذلك في كلام العرب في مصحف عثمان رضى الله عنه (شركائهم) بالياء وأقول دعوى التواتر باطلة بإجماع القراء المعتبرين، كما بينا ذلك فى رسالة مستقلة، فمن قرأ بما يخالف الوجه النحوي فقراءته رد عليه، ولا يصح الاستدلال لصحة هذه القراءة بما ورد من الفصل فى النظم كما قدمنا قول الشاعر:

فَزَجَجتُهَا بِمزَجّةِ * زَجَّ القَلوصَ أبي مزَادَهْ** [2]

والشوكاني يرفض هذه القراءات السبعية لأنها فى نظره قياس على الضرورة الشعرية، فالشوكاني يتبع المذهب البصري وهنالك كثير من الشواهد تدل على ذلك.[3]

السماع:

السماع تعريفه لغة: النقلُ هو تحويل الشيء من موضع إلى موضع، نقله، ينقله، نقلاً، أما النقل بفتح القاف فهو المناقلة في المنطق، يقال ناقلت فلاناً، الحديث إذا حدثته وحدثك ويقال: رجل نقل أي حاضر المنطق والجواب[1].

يعرفه ابن الأنباري في الاصطلاح يقوله: " النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة[2]. والسماع هو الأصل في بناء النحو العربي، وكل أصول النحو ترتبط به"[3].

أما السيوطي فيقول: (ما ثبت من كلام مَنْ يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته في زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها معنى الثبوت"[4]

---

(1) البيت من الوافر وهو لأبي حية النميري في ديوانه ص 163 والانصاف ج2 ص 432، خزانة الأدب ج4 ص 419، الدرر ج5 ص 45، وشرح التصريح ج2 ص59، والكتاب ج1 ص 179، وبالنسبة في أوضح المسالك ج3 ص189، شرح ابن عقيل ص403همع الهوامع ج2 ص 52

(2) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في الإنصاف ج2 ص 427 وتلخيص الشواهد ص82خزانة الأدب 416، 418، 421الخصاص لابن جني ج2 ص406، شرح المفصل ج3 ص 189، والكتاب ج1 ص 176، مجالس ثعلب ص 125، والمقاصد النحوية ج3ص468والمقرب ج1 ص54

(3) فتح القدير الشوكاني ج2 ص212

(1) لسان العرب مادة (نقل) (ن، ق، ل)

(2) لمع الأدلة في أصول النحو –أبو بركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية 1377 ه 1957 م ص 45-81

(3) شرح الكافية الشافية ابن مالك تحقيق عبد المنعم هريدي –دار المأمون للتراث –القاهرة 1982 م ج3 ص177

(4) الاقتراح للسيوطي ص36-لمع الأدلة 138، إرتقاء السيادة في علم أصول النحو ص53

(5) الاقتراح للسيوطي ص 36- 47

(6) طبقات فحول الشعراء محمد سلام بن عبيد الجمحي أبو عبيد –تحقيق محمود محمد شاكر دار المدني جدة ج1 ص 51 –لحن العامة للزبيدي –تحقيق رمضان عبد التواب دار المعارف –مصر 1964 م0

الشعر العربي:

اهتم النحاة العرب بالاحتجاج بالشعر العربي الذي ثبت عن الفصحاء الموثوق بعروبتهم، فكان الشعر مرتبة رفيعة في مباحثهم وأعمالهم. وقد كان للمتقدمين منهم عناية خاصة الرحلة إلى البادية. والتقاط العربية من أفواه الفصحاء، وقد اعتني النحاة بوضع حدٍ زماني لهذه المصادر وقسموا الشعراء إلى طبقات جاهلية وإسلامية ومخضرمة ومحدثة وكلما تقدم الزمان إلى الحداثة قلت فرص الاحتجاج بالنسبة للنصوص.

جعل العلماء الأصول للاحتجاج طبقات أربع وهي:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون وهم الذين عاشوا قبل الإسلام أمثال امرؤ القيس والأعشى.

الطبعة الثانية: الشعراء المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام مثل لبيد وحسان بن ثابت.

الطبقة الثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المولدون ويقال هم الذين أتوا من بعد زماننا أمثال بشار بن برد وأبي نواس.

وعلى هذا التقسيم نجدهم يكثرون من الاستشهاد بشعراء الطبقة الأولى والثانية واختلفوا في الاستشهاد بشعراء الطبقة الثالثة وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن إسحق الحضرمي يلحنون الفرزدق والكميت وذي الرمة[1] والكسائي[2] رحل إلى أهل البوادي ومعه خمس عشرة قنينة حبر وظل يكتب ما يسمعه من أفواههم حتى أنفد ما عنده. [3]

أما كلام العرب الموثوق بصحته وفصاحته فيحتج به نظماً ونثراً. [4]

ومن هنا كان لدى النحاة تراث موثوق فصيح عملوا به في تقعيد القواعد وتثبيتها وأصبح الاحتجاج بالشعر والاستشهاد به أمراً شائعاً في النحو العربي.

لغات العرب:

يعتد النحاة بلغات العرب ويضعونها في مكانة رفيعة ويحتجون بها في تثبيت قواعدها ولذلك قال صاحب "الاقتراح" "اللغات على اختلافها درجة"[5]. وتحتفظ كتب النحو بطائفة كبيرة من أقوال العرب وأمثالهم يأتي بها العلماء لدعم مذاهبهم وما يقدرونه من القواعد ويورد النحاة الكثير من هذه الأقوال والأمثال ولكنهم في جلها يقفون موقفاً متحفظاً منها خاصة البصريون يرفضونها لأنها شاذة أو يعدها من نادر الكلام وهذا يعود إلى أن نحاة البصرة كانوا في مجمل أعمالهم ملتزمين بتقعيد القاعدة بالإطراد فما خرج عن ذلك لا يدخلونه في دائرة القبول وإنما يصرحونه ولعل ذلك يعود إلى كون المنهج البصري لا يأخذ بكل مسموع.

(1) خزانة الأدب البغدادي تحقيق عبد السلام هارون مصر بولاق 1299ه ج1 ص3
(2) الكسائي على بن حمزة بن عبدالله بن فيروز الأسدي، الكوفي المعروف بالكسائي الإمام المشهور أحد القراء السبعة وانتهت إليه القراءات بعد حمزة في بطوس 189هـ انظر ترجمة الإعلام 5: 93 هدية العارفين، طبقات القراء شذرات الذهب، معجم المؤلفين ج 7 ص 84.
(3) المدارس النحوية د. شوقي ضيف، ص 173.
(4) الاقتراح للسيوطي ص 44.
(5) الاقتراح للسيوطي، ص44.

السماع عند الشوكاني:

كان الشوكاني مهتماً بالسماع لم يرفض مرة سماعاً صحيحاً وإنه وقف عند الشواهد التي وجدها مخالفة لما يذهب إليه فقال شاذ خارج عن كلام العرب، وما ورد من الشاذ لا يقاس عليه قد استند كثيراً إلى السماع في الرد على معارضيه تأييد مذهب على آخر وتمثل هذا في القرآن الكريم وقراءاته وأقول العرب شعراً ونثراً وسوف نسوق أمثلة تبين منهجه في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: 22].

قال الشوكاني: (الأشد قال سيبويه جمع واحد شدَّ قال الكسائي: واحد شدَّ قال أبو عبيدة: إنه لا واحدة له من لفظه عند العرب)[3].

قول الشاعر:

عهْدي به شد النهار كأنما * خضب الشأن ورأسه بالعظم[4]

فالشوكاني نادراً ما يبني قاعدة نحوية على بيت واحد من الشعر ويقول اختلف النحاة على ما يضاف إلى المضمر أم لا فمنعه قوم وسوغه آخرون وهو الحق ومنه قول:

1- كان يرفض القياس على القليل ويعتبره شاذاً خارجاً عن كلام العرب على مذهب البصريين.[5]

2- يعتمد على المنهج البصري في القياس على المشهور الشائع وربط القاعدة بالظاهرة العامة وما شذ منها يحفظ ولا يقاس عليه، كما يقول المبرد عن مذهبهم: القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة.[2]

ما ورد من الشاذ لا يقاس عليه كقولهم:

أفلس من ابن المذلق، أعدي من الجرب.[3]

الإجماع:

الإجماع قرئي بالاشتراك على معنيين أحدهما العزم، قال تعالى: (وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ) [يونس: 71]. قال صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل[2].

ثانيهما الاتفاق يقال: أجمع القوم على كذا أي صاروا ذوي حاجة كما يقال: ألبن و أتمر، إذا صار ذا لبن وذا تمر[3].

هو أحد أدلة النحو المختلف فيها، ذكره ابن جني[4] والسيوطي[5] وابن الأنباري أنكره.

---

(3) فتح القدير ج 3 ص 14.
(4) البيت لم أقف على قائلة
(5) فتح القدير ج 4 ص 397-221.
(2) المبرد هو أبو العباسي محمد ابن زيد ابن ابى ثمالة، ولد بالبصرة من مؤلفاته عديدة منها المقتضب، شرح شواهد سيبويه، توفي ببغداد 285، انظر ترجمة في نشأة النحو ص 730 طبقات القراء ج 2 ص، 28الكامل لأبي العباس المبرد، ج 1 ص 185.
(3) فتح القدير ج 3 ص 272.
(2) صحيح ابن خزيمة محمد بن إسحاق النيسابوري، تحقيق محمد الأعظمي، المكتبة الإسلامية، بيروت، 1390هـ-1970م.ج3 ص213
(3) إرشاد الفحول للشوكاني، ج1 ص193

المراد بالإجماع هو إجماع نحاة البصرة كقول الزجاج إن إجماع النحويين كلهم على أصل الإعراب للأسماء، في أصل البناء للحروف والأفعال غير أن الأفعال أيضاً مستحقة في الأصل للإعراب، فالزجاج اعتمد بإجماع نحاة البصرة ولم ير خروج الكوفيين عن أصل البصريين.

الثاني إلى أن المراد بالإجماع إجماع نحاة الكوفة.

يقول المبرد: "إجماع النحويين حجة على من خالفه منهم"[6].

قال ابن السراج: "ليس البيت الشاذ، والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام، ولا نحوي ولا فقه"، إنما يركن إلى هذه ضعفه أهل النحو، و من لا حجة معه[7].

قال ابن جني (أعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده بذلك أن لا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه)

ابن مضاء اعتمد على رأي ابن جني فأجاز مخالفة الإجماع[5] وقال ابن الحاجب(إجماع أهل العربية مقطوع به في تفاصيل العربية)[6] ومن أمثلة إجماع النحويين إن الكلام اسم، وفعل وحرف[7].

ومن الملاحظ أنّ الشوكاني تحدث عن الإجماع من الناحية الفقهية أكثر من الناحية النحوية وهو قليل[4].

الاستصحاب:

هو أحد أدلة النحو عند ابن الأنباري، والسيوطي، الاستصحاب في اللغة طلب المصاحبة والمرافقة كل ما لزم شيئاً فقد استصحب[8]. عرفه الشوكاني (بأنه إذا ثبت في الزمن الماضي فأصل لا في الزمن المستقبل مأخوذ من المصاحبة وهي بقاء ذلك الأمر ما لم يؤجل ما يغيره[9].

اصطلاحاً بقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل[10] كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء[1] مما يعني ترجيح استمرار حكم سابق لم يقم دليل يعين على نقله، في إعمال النحويين نجدهم يقولون عن الاستصحاب:

---

(4) الخصائص ابن جني هو عثمان ابن جني أبو الموصلي، تحقيق محمد علي النجار –دار الكتاب العربي (دون تاريخ)- ج1 ص 21-160انظر الاقتراح للسيوطي، ص21،
(5) الإيضاح في علل النحو أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د مازن المبارك دار النفائس بيروت، ط6 1416 هـ ج، ص51.
(6) المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق ط1 1399 ه-القاهرة ج2، ص75، الأصول في النحو لابن السراج، ج1، ص105.
(7) الخصائص أبو الفتح عثمان ابن جني، ج1، ص160-161.
(5) انظر الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ص82.
(6) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر، تحقيق موسى بناني، مطبعة، بغداد، ط1، 1954م، ج1، 359.
(7) الاصول في النحو، ج1 ص 36 المدارس النحوية ج1 ص 14
(4) فتح القدير ج4 ص 41
(8) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص396.
(9) إرشاد الفحول إلى أحكام علم الأصول للإمام الشوكاني، ص237.
(10) انظر إتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، والزبيك اليماني عبد اللطيف أبي بكر الشرحي تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1978م، ص147-155.

التمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال[2] الأصل استصحاب الحكم حتى يقدم دليل غيره[3].

ويتضح لنا ثلاثة شروط لتحقيق مفهوم الاستصحاب:

1- حكم سابق وهو الأصل.

2- مسألة وقع فيها الشك بين استمرار الحكم السابق أو إعطائها حكماً جديداً.

3- الحكم باعتبار الأصل، لأن الأصل هو اليقين، والشك لا يقطع اليقين فاستعجل الحال قاعدة اليقين[4] مع أن التمسك بالأصل (الاستصحاب) من الأدلة المعتبرة إلا أنه من أضعف الأدلة، فلا يجوز التمسك به، ما وجد هنالك دليل.[8]

ونميل إلى أن تطبيق النحاة استصحاب الحال، يدل على ضعفه، فالأمر فعل مبني استصحاباً للحال لأن الأصل في الأفعال البناء، وإنما أعرب من الأفعال ما أعرب من الأسماء لمشابهته، ولا مشابهة ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقياً على أصله[5] واستصحب الكسائي حكم إعراب الأسماء عندما ذهب إلى أن المنادى المفرد العلم مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية فلم يكن فيه سبب حتى يبنى[6] واختلف في تعريف العلم المفرد من حيث أنه مفرد بعد ندائه هل هو بما كان عليه قبل النداء، أو تعريفه بالقصد فذهب ابن السراج إلى أنه باقياً على تعريفه بالقصد.

احتج البصريون لعدم تركيب (كم) بأن الأصل الإفراد والتركيب فرع، من التمسك بالأصل. أما راي الشوكاني في الاستصحاب يكون من ناحية فقهية أكثر ولم أصل إلى رأيه من ناحية نحوية من خلال الجزء الذي أبحث فيه والله أعلم

4. الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه ومن ولاه، وبعد:

- تناولت الدراسة في هذا البحث بعض أصول النحو العربي عند الشوكاني.
- وضحت الدراسة أنّ الإمام يُعد واحداً من علماء النحو والتفسير والحديث والفقه.
- أثبتت الدراسة أن كتاب فتح القدير، موسوعة نحوية يحوي آراء النحاة السابقين عليه وخاصة سيبويه والخليل والكسائي والفراء والنحاس ومكي وغيرهم.

أوضحت الدراسة أن الإمام استخدم القراءات الصحيحة الشاذة وأصول التفسير واللغة والنحو وغير ذلك، لتوضيح المعاني، كما اعتمد في التفسير على عشرات المصادر وكان له بها الاتصال المباشر ولم يكتفِ بالقليل ولا على منهج واحد، بل يأخذ كل ما يراه صالحاً.

(1) همع الهوامع للسيوطي، ج3، ص175.
(2) الإنصاف، ج1، ص366.
(3) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص300-396، لمع الأدلة لابن الأنباري، ص142، الإنصاف، ج2، ص53.
(4) شرح المفصل، ابن يعيش، ج7، ص61.
(8) الفوائد المجموعة في الفقه والأصول العربية، لشمس الدين محمد بن مكي، تحقيق السيد/ عبد الهادي العليم، مطبعة الآداب النجف، 1980م، ص132.
(5) شرح الرضى على الكافية، رضي الدين الاستراباذي-تحقيق محمد محي الدين وآخرين دار الكتب العلمية بيروت -1975 م، 91-349.
(6) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج4، ص298.

5. التوصيات:

1- الاهتمام بكل علم يتصل بكتاب الله سبحانه وتعالى ومنه علم القراءات والتوجيهات تفسيراً ولغة ونحواً وصرفاً.

2- الاهتمام باللغة العربية وعلومها أو تقديمها على كل اللغات والتخاطب بها واستخدامها في كل المجالات.

3- إعادة المنهجية في دراسة علم النحو في المراحل الدراسية المختلفة، فعلم النحو عبارة عن حلقات متسلسلة يتصل بعضها ببعض، فإذا فقدت واحدة فقد الجميع.

4- الاهتمام بتراث الإمام الشوكاني الذي لا يزال بحاجة إلى خدمة كبيرة لا يقوم بها شخص واحد لابد أن تكون هناك هيئة علمية تشرف على تحقيق تراث هذا الإمام.

6. فهرس المصادر والمراجع:

1. الدمياطي، أحمد بن محمد. (د. ت). إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر (ت. علي محمد الصباع، ن. عبد الحميد أحمد حنفي).
2. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). الإتقان في علوم القرآن.
3. الشرجي، علي بن محمد. (1978). أتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (ت. طارق الجنابي). بيروت: عالم الكتب.
4. زيدان، جرجي. (د. ت). آداب اللغة. القاهرة: مطابع دار الهلال.
5. أبو حيان، محمد بن يوسف. (1408هـ). ارتشاف الضرب من لسان العرب (ت. مصطفى النماس). مطبعة النسر الذهبي.
6. السعدي، عبد الرازق عبد الرحمن. (1990). ارتقاء السيادة في علم أصول النحو. بغداد: دار الأنباري.
7. الشوكاني، محمد بن علي. (1999). إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. (ط. 1). بيروت: دار الكتاب العربي.
8. الحموي، ياقوت بن عبد الله. (د. ت). إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. القاهرة: مطابع دار المأمون.
9. الهروي، علي بن محمد. (1996). الأزهية في علم الصرف (ت. عبد المعين الملوحي). (ط. 1).
10. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (1957). أسرار العربية (ت. محمد بهجت البيطار). (ط. 1). دمشق: مطبوعات المجمع العلمي.
11. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1985). الأشباه والنظائر (ت. عبد العال سالم مكرم). (ط. 1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
12. المك، خالد عبد الرحمن. (د. ت). أصول التفسير وقواعده.
13. ابن السراج، عثمان بن جني. (1985). الأصول في النحو (ت. عبد الحسين الفتلي). بيروت: مؤسسة الرسالة.
14. ابن مضاء، محمد بن أحمد. (1982). أصول النحو العربي في نظر النحاة. بيروت: عالم الكتب.
15. النحاس، أحمد بن محمد. (1988). إعراب القرآن (ت. زهير غازي). (ط. 3). بيروت: عالم الكتب.
16. درويش، محيي الدين. (1995). إعراب القرآن وبيانه. دمشق: دار اليمامة.
17. الزركلي، خير الدين. (1992). الأعلام (ط. 10). بيروت: دار العلم للملايين.

18. زقزوق، محمد حمدي. (2004). إعلام الفكر الإسلامي. (ط. 1).
19. الأفغاني، سعيد. (1957). لمع الأدلة في أصول النحو. دمشق: مطبعة الجامعة السورية.
20. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1396هـ). الاقتراح في علم أصول النحو (ت. أحمد قاسم). (ط. 1).
21. ابن الشجري، هبة الله بن علي. (1992). الأمالي. بيروت: دار المعرفة.
22. الشوكاني، محمد بن علي. (1990). الإمام الشوكاني رائد عصره دراسة في فقهه وفكره. (ط. 1). دمشق: دار الفكر.
23. العكبري، أبو البقاء. (1985). الإملاء ما من به الرحمن. بيروت: دار الفكر.
24. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف. (1950). إنباه الرواة على أنباء النحاة (ت. محمد أبو الفضل إبراهيم). القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.
25. ابن الأنباري، أبو البركات. (1978). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. بيروت: المكتبة العصرية.
26. المرعشلي، محمد عبد الرحمن. (1998). أنوار التنزيل. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
27. ابن هشام، جمال الدين. (1996). أوضح المسالك (ت. محمد محي الدين عبد الحميد). بيروت: المكتبة العصرية.
28. ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر. (1954). الإيضاح في شرح المفصل (ت. موسى بناني). بغداد: مطبعة بغداد.
29. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. (1982). الإيضاح في علل النحو (ت. مازن المبارك). بيروت: دار النفائس.
30. الضبي، أحمد بن يحيى. (1967). بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس. بيروت: دار الكتاب العربي.
31. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.
32. أبو حيان، محمد بن يوسف. (د. ت). البحر المحيط (ت. صدقي محمد جميل). بيروت: دار الفكر.
33. الشوكاني، محمد بن علي. (1998). البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (ت. خليل المنصور). (ط. 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
34. الزركلي، بدر الدين محمد بن بهادر. (1988). البرهان في علوم القرآن (ت. محمد أبو الفضل إبراهيم). بيروت: دار الجيل.
35. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (1969). البيان في غريب إعراب القرآن (ت. طه عبد الحميد طه). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
36. العكبري، أبو البقاء. (1976). التبيان في إعراب القرآن (ت. محمد علي البجاوي). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.
37. الزبيدي، محمد مرتضى. (1306هـ). تاج العروس. مصر: المطبعة الخيرية.
38. القنوجي، أبو الطيب. (1990). التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الأخر والأول (ت. عبد الحكيم شرف الدين). (ط. 2). بيروت: دار اقرأ.
39. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (1997). تاريخ بغداد (ت. مصطفى عبد القادر عطا). (ط. 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
40. أبو حيان، محمد بن يوسف. (1985). تذكرة النحاة (ت. عفيف عبد الرحمن). (ط. 1). بيروت: مؤسسة الرسالة.

41. الطبري، محمد بن جرير. (2000). جامع البيان عن تأويل آي القرآن (ت. أحمد محمد شاكر). (ط. 1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
42. النسفي، عبد الله بن أحمد. (1998). مدارك التنزيل وحقائق التأويل. بيروت: دار الكلم الطيب.
43. الذهبي، محمد حسين. (1976). التفسير والمفسرون (ط. 2). القاهرة: دار الكتب الحديثة.
44. الشوكاني، محمد بن علي. (د. ت). التقصار في جديد زمان علامة الإقليم والأمصار.
45. الصنعاني، محمد بن علي بن يعيش. (1991). تهذيب الوسيط في النحو (ت. فخر الدين). بيروت: دار الجيل.
46. الأزهري، أبو منصور. (د. ت). تهذيب اللغة. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
47. المرادي. (2008). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ت. عبد الرحمن علي سليمان). (ط. 1). القاهرة: دار الفكر.
48. الداني، عثمان بن سعيد. (1984). التيسير في القراءات السبع (ت. اوتو تريزل). (ط. 2). بيروت: دار الكتاب العربي.
49. القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري. (1987). الجامع لأحكام القرآن. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
50. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. (1985). الجمل في النحو (ت. علي توفيق أحمد). (ط. 2).
51. ابن دريد. (1988). جمهرة اللغة (ط. 2). دار الجيل.
52. المرادي، تحقيق فخر الدين محمد قباوة، ونديم فاضل. (1403هـ). الجني الداني في حروف المعاني (ط. 2). دار الآفاق الجديدة.
53. محمد بن علي الصبان. (دون تاريخ). حاشية الصبان على شرح الأشموني. دار إحياء الكتب العربية.
54. ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم. (1977). الحجة في القراءات السبع (ط. 2). دار الشروق.
55. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق علي توفيق الحمد. (1986). حروف المعاني (ط. 2). مؤسسة الرسالة.
56. البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون. (1409هـ). خزانة الآداب ولب لباب لسان العرب (ط. 3). مكتبة الخانجي.
57. ابن جني، تحقيق محمد علي النجار. (دون تاريخ). الخصائص. دار الهدى للطباعة.
58. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، تحقيق أحمد الخراط. (دون تاريخ). الدر المصون في إعراب القرآن. دار القلم.
59. ابن حجر العسقلاني. (1966). الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (ط. 2). دار الكتب الحديثة.
60. ديوان أبي حية النميري. (1966). دار القلم.
61. الأخطل، غياث بن غوث، شرح أيليا حاوي. (1979). ديوان الأخطل (ط. 2). دار الثقافة.
62. الأعشى، ميمون بن قيس، شرح وتعليق محمد حسين. (1983). ديوان الأعشى (ط. 7). مؤسسة الرسالة.
63. امرؤ القيس، تحقيق حسن السندوبي. (1959). ديوان امرئ القيس (ط. 4). المكتبة التجارية الكبرى.
64. تميم بن مقبل، تحقيق عزة حسن. (1984). ديوان تميم بن مقبل (ط. 1). وزارة الثقافة والإرشاد.
65. حسان بن ثابت، تحقيق سيد حنفي حنين. (1977). ديوان حسان بن ثابت. دار المعارف.
66. لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق إحسان عباس. (1984). ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ط. 2). وزارة الإعلام.

67. المتلمس الضبعي، جرير بن عبد المسيح، تحقيق حسن كامل الصيرفي. (1968). ديوان المتلمس الضبعي. القاهرة.
68. الشوكاني، محمد بن علي، تحقيق محمد رضوان. (1983). ذكريات الإمام الشوكاني. دار العودة.
69. ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف. (1982). الرد على النحاة. دار المعارف.
70. الكتاني، محمد بن جعفر. (1995). الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (ط. 1). دار الكتب العلمية.
71. المالقي، أحمد بن عبد النور، تحقيق أحمد محمد الخراط. (1975). رصف المباني في شرح حروف المعاني (ط. 1). مطبوعات مجمع اللغة العربية.
72. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله، تحقيق عبد الباري عطية. (1415هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (ط. 1). دار الكتب العلمية.
73. ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف. (1400هـ). السبعة في القراءات (ط. 1). دار المعارف.
74. ابن جني، أبو الفتح عثمان، دراسة وتحقيق حسن هنداوي. (1985). سر صناعة الإعراب (ط. 1). دار القلم.
75. أبو داود، سليمان بن الأشعث. (دون تاريخ). سنن أبي داود. الدار الحديث.
76. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق شعيب الأرناؤوط. (1990). سير أعلام النبلاء (ط. 7). مؤسسة الرسالة.
77. الشوكاني، محمد بن علي، تحقيق قاسم غالب أحمد. (1993). السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار. لجنة إحياء التراث.
78. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. (دون تاريخ). المكتب التجاري الحديث.
79. ابن الناظم، تحقيق عبد الحميد السيد. (دون تاريخ). شرح ألفية ابن مالك. دار الجيل.
80. ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. (1409هـ). شرح شذور الذهب. المكتبة العصرية.
81. السيوطي، تحقيق دار مكتبة الحياة. (دون تاريخ). شرح شواهد المغني. دار مكتبة الحياة.
82. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. (1402هـ). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. جامعة الإمام محمد بن سعود.
83. ابن هشام. (1963). شرح قطر الندى وبل الصدى (ط. 11). المكتبة التجارية الكبرى.
84. الاستراباذي، رضي الدين، تحقيق يوسف حسن عمر. (دون تاريخ). شرح الكافية لابن الحاجب. جامعة قاريونس.
85. الزفزاف، محمد. (1395هـ). شرح الكافية للرضي. دار الكتب العلمية.
86. ابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي. (1982). شرح الكافية الشافية. دار المأمون للتراث.
87. ابن يعيش، موفق الدين، تحقيق دار مطبعة المنيرة. (1928). شرح المفصل. عالم الكتب.
88. ابن مالك، جمال الدين عبد الله، تحقيق عبد الرحمن السيد محمد. (1410هـ). شواهد التوضيح على التصريح. هجر القاهرة.
89. الشوكاني مفسراً. (1980). دار الشؤون جدة.
90. الجوهري، إسماعيل بن حماد، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. (1979). الصحاح (ط. 2). دار العلم للملايين.
91. مسلم بن الحجاج. (1992). صحيح مسلم (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط2). تونس: دار سحنون.
92. عبد العزيز، محمد. (2001). ضياء السالك إلى أوضح المسالك (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.

93. الجمحي، محمد بن سلام. (دون تاريخ). طبقات فحول الشعراء (تحقيق أحمد محمد شاكر). جدة: دار المدني.
94. ابن الجزري، محمد بن محمد. (1932). طبقات القراء. القاهرة: مكتبة الخانجي.
95. الشوكاني، محمد بن علي. (2007). فتح القدير (تحقيق سيد إبراهيم). القاهرة: دار الحديث.
96. الجامي، نور الدين عبد الرحمن. (1403هـ). الفوائد الضيائية (تحقيق أسامة الرفاعي).
97. محمد بن مكي. (دون تاريخ). الفوائد في الفقه والأصول العربية (تحقيق سيد عبد الهادي). النجف: مطبعة الآداب.
98. الكتبي، محمد بن شاكر. (1951). فوات الوفيات (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد). القاهرة: مطبعة السعادة.
99. الشوكاني، محمد بن علي. (1935). قطر الولي (تحقيق إبراهيم). القاهرة: دار الكتب الحديثة.
100. حسين، محمد الخضر. (1324هـ). القياس من اللغة العربية (ط1). بولاق: المطبعة الأميرية.
101. سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر. (1375هـ). الكتاب (تحقيق عبد السلام محمد هارون). القاهرة: مكتبة المدني.
102. الزمخشري، محمد بن عمر. (1948). الكشاف. بيروت: دار الفكر.
103. جبور، جبرائيل سليمان. (1979). الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة (ط2). بيروت: دار الآفاق الجديدة.
104. المبرد، أبو العباس. (دون تاريخ). الكامل في اللغة والآداب (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). القاهرة: دار الفكر العربي.
105. الزبيدي، أبو بكر. (1964). لحن العامة (تحقيق رمضان عبد التواب). القاهرة: دار المعارف.
106. ابن منظور، محمد بن مكرم. (2000). لسان العرب (ط1). بيروت: دار صادر.
107. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (1416هـ). اللباب في علل البناء والإعراب (تحقيق غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان). دمشق: دار الفكر.
108. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1979). اللمع في العربية (تحقيق حسين محمد شرف). القاهرة: عالم الكتب.
109. ابن مهران، أحمد بن الحسين بن. (1986). المبسوط في القراءات العشر (تحقيق ربيع حمزة حاكمي). دمشق: مجمع اللغة العربية.
110. ابن ثعلب، أحمد. (1987). مجالس ثعلب (شرح عبد السلام محمد هارون). القاهرة: دار المعارف.
111. الصعيدي، عبد المتعال. (دون تاريخ). المجددون في الإسلام. القاهرة: دار النهضة العربية.
112. ابن جني، عثمان بن جني. (1386هـ). المحتسب (تحقيق علي النجدي ناصف). القاهرة.
113. أبو الفداء، إسماعيل. (1998). مجمع المسانيد والسنن (تحقيق عبد الملك). بيروت: دار خضر للطباعة.
114. ابن عطية، عبد الحق. (1413هـ). المحرر الوجيز (تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد). بيروت: دار الكتب العلمية.
115. ضيف، شوقي. (1968). المدارس النحوية. القاهرة: دار المعارف.
116. مكرم، عبد العال سالم. (1990). المدارس النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة. بيروت: مؤسسة الرسالة.
117. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (1984). المساعد على تسهيل الفوائد (تحقيق محمد كامل بركات). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
118. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله. (دون تاريخ). المستدرك. الرياض: مكتبة ومطابع النصر الحديثة.

119. الغزالي، أبو حامد. (1324هـ). المستصفى في علم الأصول. بيروت: دار الفكر.
120. القيسي، مكي بن أبي طالب. (1407هـ). مشكل إعراب القرآن (تحقيق حاتم صالح الضامن). بيروت: مؤسسة الرسالة.
121. الأخفش، سعيد بن مسعدة. (1401هـ). معاني القرآن (تحقيق فائز فارس). الكويت.
122. الفراء، يحيى بن زياد. (1408هـ). معاني القرآن (تحقيق عبد الجليل شلبي). بيروت: عالم الكتب.
123. الزجاج، إبراهيم بن السري. (1408هـ). معاني القرآن وإعرابه (تحقيق عبد الجليل شلبي). بيروت: عالم الكتب.
124. الحموي، ياقوت بن عبد الله. (1355). معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي.
125. الحموي، ياقوت بن عبد الله. (دون تاريخ). معجم البلدان. بيروت: دار صادر للطباعة.
126. البكري، عبد الله بن عبد العزيز. (1403هـ). معجم ما استعجم من أسماء البلاد (تحقيق مصطفى السقا). بيروت: دار الفكر.
127. كحالة، عمر رضا. (1993). معجم المؤلفين. بيروت: مؤسسة الرسالة.
128. ابن عصفور، عبد الرحمن. (1391هـ). المقرب (تحقيق أحمد عبد الستار). بغداد: مطبعة العاني.
129. ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1412هـ). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (تحقيق مازن المبارك). بيروت: دار الفكر.
130. العيني، محمود بن أحمد. (دون تاريخ). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. بيروت: دار صادر.
131. المبرد، محمد بن يزيد. (دون تاريخ). المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عقيمة). بيروت: عالم الكتب.
132. الطنطاوي، محمد. (دون تاريخ). نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. القاهرة: دار المعارف.
133. ابن الجزري، محمد بن محمد. (1350هـ). النشر في القراءات العشر (تحقيق علي محمد الصباغ). القاهرة: مطبعة الخانجي.
134. أبو زيد، سعيد بن أوس الأنصاري. (1967). النوادر في اللغة. بيروت: دار الكتاب العربي.
135. الشوكاني، محمد بن علي. (1347هـ). نيل الأوطار شرح منتهى الأخبار. القاهرة: مطبعة الحلبي.
136. زباره، محمد بن أحمد. (1350هـ). نيل الوطر. القاهرة: المطبعة السلفية.
137. البغدادي، إسماعيل باشا. (1951). هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المضافين. إستانبول.
138. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1998). همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم اللغة العربية (تحقيق أحمد شمس الدين). بيروت: دار الكتب العلمية.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v5.58.4